

الحركة النسوية الفلسطينية: إشكاليات وقضايا جدلية
آيلين كتاب- الأستاذة المساعدة، و نداء أبو عواد-الباحثة ومساعدة التدريس
في معهد دراسات المرأة- جامعة بيرزيت

1

تقدمت هذه الورقة في مؤتمر نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) في بيروت بتاريخ 4-7 كانون الأول/ديسمبر 2003، واستهدف المؤتمر مراجعة وتقييم ما تم تنفيذه بالنسبة للنهوض بالمرأة العربية عشرة أعوام منذ مؤتمر بيجين، تناقش الورقة مشكلات الحركة النسوية الفلسطينية المعاصرة، وصولاً إلى مشكلاتها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد اختصرنا الورقة إلى ثلثي حجمها الأصلي بحكم القيود المفروضة على حجم الدورية.

تقديم

يصعب دراسة تاريخ الحركة النسوية الفلسطينية بمعزل عن حركة التحرر الوطني الفلسطينية، إذ لا يمكن الحديث عن تحرر اجتماعي للمرأة الفلسطينية بمعزل عن نضالها الوطني والطبقي. وعموماً، تتشابه بدايات الحركة النسوية الفلسطينية في سماتها العامة مع الحركة النسوية العربية، كونها انطلقت جزءاً من الحركة الوطنية في سياق نضالها ضد المستعمر الأجنبي. وتؤكد إحدى الباحثات أن برامج وطروحات الحركات النسوية في مجتمعات العالم الثالث التي تقاوم شعوبها الاستعمار الغربي، هي أساساً جزء عضوي من عملية التحرر الوطني التي تخوضها شعوبها. وعليه فإن حركات تحرر المرأة في هذه المجتمعات تنبثق من رحم وجذور الواقع المركب الذي تعيشه نساء شعوب العالم الثالث المستعمرة، وليست فكرة غربية مستوردة من تجربة نساء المجتمعات الغربية (Jayawardena, 1986).

وبالرغم من أن مشاركة المرأة في النضال الوطني، شرّعت مشاركتها في المجتمع، إلا إنه حد من قدرة الحركة النسوية على تطوير البرنامج النسوي الاجتماعي المتوازن مع القضايا الوطنية، حيث كان الانشداد في الغالب لصالح العمل الوطني.

كان للأوضاع السياسية في المنطقة انعكاسات على العمل النسائي، حيث انبثقت الحركة النسوية الفلسطينية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عندما تم إنشاء الاتحاد النسائي في القدس عام

1919 (أبو نخله وأخريات، 1998). ونشطت النساء منذ عشرينيات القرن الماضي في تنظيم المظاهرات ورفع المذكرات الاحتجاجية في مواجهة الحكومة البريطانية وسياساتها الرامية لبناء وطن قومي لليهود على حساب طرد الفلسطينيين وتشريدهم. وقامت النساء بتنظيم برامج مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأجنبية، خصوصا في ظل الإضراب الشامل الذي عم فلسطين عام 1936 لسته أشهر متتالية. وقد اقتصرت هذه النشاطات على قلة من النساء المتعلّقات من العائلات الثرية والوسطى. ففي ثورة البراق عام 1929، استشهدت 9 نساء من بين 120 شهيدا، مما يشير إلى نشاط المرأة النضالي (غازي، 1977)، وقامت النساء بالاستمرار بعقد مؤتمر النساء العربيات في القدس في 26 تشرين الأول عام 1929، حضرته 200 امرأة، معظمهن من قريبات القيادات الوطنية. ويعتبر هذا المؤتمر الأول بمثابة نقطة انطلاق للنساء في المجال السياسي، وبمثابة تعبير عن وعي ذاتي لدورهن المحدد في الثورة الوطنية (فليشمان، 1995). وشاركت المرأة الفلسطينية في عدة مؤتمرات نسائية عربيّة كان أبرزها مؤتمر الشرقيات، أو نساء الشرق الذي نظّمته السيدة هدى شعراوي في عام 1938 لدعم قضية فلسطين (منشورات مؤتمرات بالعربية، ص 170 - 172).

أما نساء الريف الفلسطيني فقد طورن أشكالاً أخرى للمشاركة السياسية النضالية خلال ثورة 1936 - 1939، ولم يقتصر نشاطهن على التظاهرات والاحتجاج بل شملت مساعدة الثوار بنقل السلاح والتموين، إلا أن مشاركتهن كانت عفوية، وشملت حالات فردية حملت فيها المرأة السلاح. ولكن دور المرأة كان في الأغلب محرضاً وداعماً للرجال في القتال (الخليلي، 1977). وتشير إحدى الباحثات مستندة لما ورد في بعض الصحف ومقابلات للتأريخ الشفوي إلى "أن الريفيات خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن في ذلك الوقت. فنعرف الآن عن نساء لبسن الزي العسكري، وتدرين على المقاومة المسلحة، واشتركن بالفعل فيها...الخ" (جاد، 1999).

على ضوء ذلك، يمكن استخلاص ما يلي: كانت بداية النشاط النسوي وتأسيس المنظمات النسائية في تلك الفترة بمثابة خطوة مهمة لتدشين دور عام وعلني للمرأة الفلسطينية. وقدمت القضية الوطنية على غيرها من القضايا الاجتماعية، واقتصر نشاط النخبة النسوية على الأعمال الاحتجاجية ضد وعد بلفور وسياسات الإنكليز، إضافة إلى تقديم المساعدات الخيرية للفقراء والخدمات الصحية والتعليمية. ويعود ذلك، إلى طبيعة القيادة النسوية وأصولها الطبقيّة البرجوازية التي انحدرت منها، التي مثلت الشرائح الغنية والوسطى، ويعود كذلك أيضا إلى طبيعة قيادة الحركة الوطنية البرجوازية التقليدية التي راعت تقاليد المجتمع وقيمه. وبرغم هذه الظروف فقد أثبتت المرأة قدرة وكفاءة في المجالات

المحدودة (الخليلي، 1977). وهذا لا يبرر عجز قيادة الثورة الفلسطينية عن فهم أبعاد التشابك بين عناصر القمع المختلفة، فقد تجاوزت نشاطات المرأة العربية في بعض الأقطار كصر وتونس القضايا الوطنية والخيرية لطرح قضايا اجتماعية كحق المرأة في الانتخابات، ومنع تعدد الزوجات، ورفع سن الزواج... وغيرها (مكاوي، 2002). وعجزت قيادة الحركة النسوية عن بناء قاعدة جماهيرية من نساء الريف، فنساء الريف لم يكن هدفا للتنظيم أو للمشاركة في أنشطة النخبة في ذلك الوقت، بل كن طرفا يتلقى المساعدة وفقا لنظرة طبقية صبغتها إغاثي. وفي الوقت الذي اقتصر فيه أنشطتهن على الأعمال الاحتجاجية ضد الإنكليز والأعمال الخيرية، انخرطت نساء الريف في أعمال المقاومة والمواجهة مع المحتل في مساعدة الثوار وإيصال التمويل والأسلحة لهم، محكوم كل منهن بوعين ولرؤيتهن لوضعهن الطبقي (جاد، 1999).

لم تستطع القيادات النسائية إجراء تحليل لكيفية تداخل المفاهيم الاجتماعية بالنشاط السياسي الفلسطيني، فعملهن النسوي الوطني كان أصلا تحديا للأفكار الأبوية، وهذه الازدواجية كما أدركها بعض الباحثين في العالم الثالث، تدل على أن النساء اللواتي يعشن في ظل الهيمنة الإمبريالية والاستعمارية لا يقمن بتعريف أنفسهن استنادا إلى جنسهن فحسب وإنما من خلال منطق المعارضة لأطر السيطرة الاستعمارية" (جاد، 91، ص 20).

كانت الحركة النسائية الفلسطينية موحدة، فقد عملت النساء جنبا إلى جنب، من كل الطوائف والعائلات، حتى المتصارعة منها، تجلّى هذا في تركيبة الوفد المشارك في مؤتمر "نساء الشرق" (جاد، 91)، إلا أن مراجع أخرى توضح أنه جرى في عام 1938 انشقاق بين النساء على خلفية التنافس بين العائلات (فلشمان، 1995)، مما يدل على أن النساء لسن "فوق السياسة". إلا أن الانشقاق لم يكن بالعمق نفسه الذي أثر في الحركة الوطنية. ومع ذلك، فإنه من غير الواضح تماما درجة استقلالية التنظيمات النسائية عن القيادة الوطنية، ولا نعرف إن كانت هذه التنظيمات هي التي تقرر برنامج عملها أم كانت تتلقى توجيهات من الحركة الوطنية. وإن كان البعض يرجح (جاد، 1999) وجود اتصال مستمر بين الجهتين، فمعظم النساء كن زوجات أو قريبات لرجال في القيادة، وهناك تشابه كبير بين أنشطة التنظيمات النسائية وأنشطة القيادة الوطنية الموجهة ضد الإنكليز.

بعد نكبة عام 1948، تأثر وضع المرأة الفلسطينية نتيجة لما تعرض له المجتمع الفلسطيني،

والتغيرات الجذرية التي طرأت على بنيته الاقتصادية والاجتماعية. فقد فقدت النساء اللاجئات دورهن الإنتاجي بفعل الهجرة، وتحملت الفلاحات داخل ما تبقى من الأراضي الفلسطينية مهمة إدارة مزرعة العائلة أو الأسرة أثناء هجرة الأزواج. لقد وضعت المرأة أمام مسؤوليات وأدوار جديدة نتيجة للتشتت، والخسارة المادية، وهجرة العمالة. كما جرى تحميل النساء دورا رمزيا بنقل الثقافة وحمايتها، مما جعل إبقاء وضع النساء كما هو حاملات للهوية الوطنية والحفاظ على التقاليد (أبو نخلة وأخريات، 1998).

أما على صعيد الحركة النسوية، فقد قامت بعض النساء المتعلقات من المدن ومن الشرائح الوسطى بتأسيس العديد من الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة لأماكن الشتات الأخرى، لتخفيف المعاناة عن الأسر الفلسطينية المنكوبة. وقد تحول هدف التنظيمات النسائية من العمل على تنظيم نساء المدن وتجنيدهن في النضال السياسي على أساس برنامج الحركة الوطنية في ذلك الوقت إلى العمل "الإغاثي" نتيجة الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الشامل. لكن العمل النسائي الفلسطيني تخطى حدود العمل الخيري، للمشاركة في مختلف النشاطات الثورية في تلك الفترة كالمظاهرات، وانخراط بعض النساء في حركات اجتماعية وسياسية عامة ضمن الأحزاب السياسية الفاعلة في تلك الفترة، وإن كانت مشاركة محدودة. لكن بقي العمل السياسي مقصورا على النساء المتعلقات، وظلت الجماهير النسوية بعيدة عن التعاطي مع العمل الوطني، إلا في فترات الهبات الثورية الواسعة (كُتاب، 1996).

وتتفق كُتاب وجاد على أن التوزيع الجغرافي والتشتت السكاني الذي اتسمت به هذه المرحلة، أفرزت مهمات نضالية متفاوتة ومختلفة للتجمعات الفلسطينية، مما أوجد اختلافا في درجة استقطاب المرأة في النضال. وتفاوتت الأحزاب والتنظيمات التي كانت موجودة في الأقطار العربية، في جديتها ونظرتها لمسألة تحرير المرأة، إلا أنها جميعها لم تتعد العمل على ضم النساء للحزب أو الحديث العام حول ضرورة مساواة المرأة بالرجل، من دون أن يصاحب هذا شعار برنامج ملائم. وبقي وضع النساء العام في ظل هذه الأحزاب مرتبطا بأدوار تقليدية. وبقيت تجربتها الحزبية فردية، عجزت عن نقل هذه التجربة إلى قطاعات أوسع من النساء، مما أبقى المرأة الحزبية مغتربة في وعيها عن مجتمعا، وتعاني في الواقع من التمييز ضدها في داخل الحزب.

أما في غزة فكانت الظروف العامة أصعب مما هي عليه في الضفة الغربية، نظرا لصعوبة ظروفها الاقتصادية، وتقليدية بنيتها الاجتماعية. فعلى المستوى السياسي شاركت بعض النسوة في الأحزاب السياسية المذكورة سلفا، ومثلما حصل في الضفة الغربية كانت العضوية منتشرة بين صفوف المتعلقات

والطالبات وقريبات القيادات. وفيما عدا ذلك كان هناك بعض جمعيات خيرية نسوية تقوم بتقديم الخدمات المختلفة لتخفيف المعاناة عن الأسر الفلسطينية المنكوبة.

في عام 1965، وبعد الإعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، بادر عدد من النساء الفلسطينيات لتنظيم مؤتمر نسائي في القدس، انبثق عنه تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كتنظيم شعبي هدفه تنظيم وتعبئة المرأة الفلسطينية لخدمة القضية الوطنية (الخليلي، 1997، ص 105). وتنبع أهمية تأسيس الاتحاد من كونه، أولاً قد شكّل مظلة عامة لكل النساء في الشتات وفي داخل فلسطين، وثانياً، لأنه ربط النساء الفلسطينيات بحركة المقاومة، حيث مثلت عضوات الاتحاد تنظيمات وفصائل الثورة التي انتمين إليها. وقد مثل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية داخل المجلس الوطني الفلسطيني كغيره من الاتحادات الشعبية، إلا أن المرأة الفلسطينية بقيت مغيبة عن الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي هذا المضمون يمكن إجمال المظاهر الأساسية للحركة النسائية في هذه الفترة:

1. كان تشكيل الجمعيات والنوادي النسائية وسيلة لتقديم خدمات إلى الأسر المحتاجة، وهذا بحد ذاته له دلالات إيجابية في بعده الوطني، لكنه لم يتعد ذلك.

2. كانت منظمة التحرير الفلسطينية الحافز الأساسي لتشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

3. لم تقدم الأحزاب السياسية للمرأة الشيء الكثير. وبرغم ذلك لعبت الكوادر النسائية دوراً طليعياً في مرحلة ما بعد عام 1967. فانخرطت المرأة في الأحزاب السياسية كان إيجابياً، لأنه عكس نفسه على مستوى وعي المرأة بأهمية انخراطها في الأحزاب السياسية.

تتناقض وجهات النظر هنا حول تأثير الاحتلال الإسرائيلي للضفة وقطاع غزة على المرأة الفلسطينية، فهناك من يقول: إن الاحتلال الإسرائيلي فتح المجال أمام المرأة إلى الخروج لسوق العمل، وإخراجها من بيئتها الاجتماعية التقليدية. في حين تشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى تدهور المشاركة الاقتصادية للمرأة ما بين العام 1968 والعام 1993 وبشكل خاص في قطاع غزة، حيث حرمت المرأة من ممارسة مشاركتها التقليدية في العمل الزراعي بعد استيلاء قوات الاحتلال على مساحة كبيرة من الأراضي الخصبة وتدمير القطاع الزراعي عموماً (حمادي، 1998). بالإضافة لذلك، لم تتمكن المرأة من

الانخراط في سوق العمل الإسرائيلي نظرا لتركز الأعمال أساسا في قطاع البناء، حيث يتجاوز يوم العمل الثماني ساعات مما يجعل من الصعب على النساء مجاراة هذا الوضع نظرا لمسؤولياتهن الإنجابية، وفي مجال الرعاية (جاد، 2000). على كل الأحوال لم تعكس مشاركة المرأة المحدودة في سوق العمل أي تغيير في مكانة المرأة أو رؤية المجتمع لها.

كما استمرت سيطرة نمط عمل الجمعيات الخيرية على العمل النسوي في الضفة الغربية وقطاع غزة خاصة في السنوات العشر الأولى للاحتلال الإسرائيلي، وتركز اهتمام الجمعيات على معالجة مشاكل الأسر المتضررة وتخفيف وطأة الظروف الاقتصادية القاسية التي أفرزتها حرب 1967. لكن هذه الخدمات اقتصرت على نطاق المدن مهيمنة أغلبية النساء في الريف والنخبات. وبقيت البرامج النسائية أسيرة القضايا الوطنية، وبالتالي كانت محدودة الفعالية في إحداث تغيير نوعي في وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي. فقد افتقدت هذه البرامج لمنظور نظري لقضية المرأة، وأهملت بالتالي العلاقة بين التحرر الوطني والاجتماعي. ويمكن أن نعزو السبب الأساسي لهذا لطبيعة الاحتلال الاستيطاني الكولونيالي الذي يستهدف الاستيلاء على الأرض وتشريد الشعب. هذا النوع من الاحتلال أفقد الحركة النسوية محركا للتطور. كما لم تسمح الخلفية الطبقية للقيادات النسائية آنذاك من تطوير الأجندة النسوية.

انخرطت النساء في النضال الوطني بأشكال مختلفة، وتعرض العديد منهن لإجراءات تعسفية من لاحتلال، من اعتقال، وإبعاد، وإقامة جبرية....الخ. لكن بقيت السمة الغالبة لنشاطات الحركة النسائية السياسية حتى السبعينيات تدور في إطار الهبات الجماهيرية العامة أو المبادرات الفردية المحدودة ذات الطابع العفوي، متمثلة في أشكال مختلفة مثل الاعتصام، ورفع المذكرات، وإرسال البرقيات، والمشاركة في إضرابات ومظاهرات. وبقي عدد النساء المشاركات في الحركة السياسية محدودا، ومحصورا، في الغالب في زوجات وأمّهات المتضررين مباشرة من الاحتلال مثل المعتقلين والشهداء والمباعدين، أو النشيطات في الجمعيات الخيرية النسائية وفصائل القوى الوطنية.

ولكن زاد انخراط المرأة في الأحزاب السياسية، وإن لم ترق هذه المشاركة إلى درجة وصولهن لمراكز صنع القرار داخل هذه الأحزاب، أو حتى لتبني تلك الأحزاب لبرنامج اجتماعي واضح تجاه قضايا تحرر المرأة. في هذه الأثناء استمر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بالعمل بشكل سري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، مستندا في نشاطه على الجمعيات الخيرية التي اعتبر عملها في مجال المساعدات

المادية والخدمات الاجتماعية والتدريب على بعض المهارات المقدمة للفقيرات من النساء وأسر الشهداء والمعتقلين.

دمقرطة العمل النسوي

7

وضع الاحتلال الإسرائيلي مهمة الاستقلال الوطني على رأس جدول أعماله، فانطرح قضية المرأة ونضالها من أجل المساواة والتحرر كرافد للتحرر السياسي ومهمة من مهامه. فالتناقض الأساسي بقي بين المحتل والشعب بكل فئاته وشرائحه الاجتماعية، مما حيدّ التناقضات الاجتماعية من طبقة ونوع اجتماعية. ولكن من الصعب أيضا أن نتغاضى عن واقع إدراك الحركة النسوية خصوصية قضاياها وخصوصا عندما وجدت نفسها محاطة بكثلة من المعوقات البنيوية والثقافية (كتاب، 1996).

فرض الاحتلال معطيات جديدة جعلت من الضروري أن يأخذ النضال الوطني بعدا ديمقراطيا لمواجهة التغيير الجذري الذي أصاب المجتمع بكل قطاعاته الاجتماعية. ففي أواخر السبعينيات، تبلورت مؤسسات من نمط جديد كان هدفها تعبئة وتنظيم القطاعات الشعبية من شباب وعمال ونساء وطلاب لمواجهة التحديات. وجاء تشكيل هذه الأطر على قاعدة فكرية ديمقراطية تنطلق من الفهم الجدلي للتحرر الوطني والديمقراطي وما يترتب عليه من ترسيخ للمساواة والعدالة الاجتماعية (كتاب، 1996). جاء تأسيس الأطر النسوية بمبادرة من النساء في الأحزاب اليسارية، ثم توسع ليشمل مختلف التنظيمات والأحزاب الرئيسية العاملة في منظمة التحرير الفلسطينية (تراكي، 1990). وجاء تشكيلها كتعبير عن أحد أشكال الصراع بين الجيل القديم للحركة النسوية وبين جيل جديد لم يجد فرصته في الأشكال التنظيمية القديمة لنشاط المرأة السياسي (جاد، 2000).

ارتبطت عضوية الإطار إلى حد كبير بالعضوية الفعلية للحزب فتشكلت ثلاثة أطر جماهيرية نسوية أخرى هي لجنة المرأة العاملة في عام 1980، ولجنة المرأة الفلسطينية في عام 1981، ولجنة المرأة للعمل الاجتماعي عام 1982. ومما ميز هذه الأطر عن الجمعيات الخيرية النسائية كان قاعدتها الفكرية التي انطلقت من الفهم الجدلي للتحرر الوطني الديمقراطي وموقع فعلها النسوي. ومع أن الحركة النسوية تجزأت بسبب الفتوية السياسية إلا أنها أبقت حدا من التنسيق والتعاون بعكس الأطر الجماهيرية الأخرى من نقابات، وأطر طلابية وشبابية وعمالية.

شكلت الانتفاضة نهوضاً وطنياً عاماً رافقه انشداد المرأة الفلسطينية إلى النضال الوطني. فقد نظمت النساء الفلسطينيات المظاهرات والاعتصامات، وسقطت الشهداء، وتم اعتقال العشرات من قوات الاحتلال الصهيوني. بالإضافة إلى المهام الوطنية التي التزمت بها، قامت المرأة في سد الفجوات التي شكلها غياب الزوج أو الأب بسبب الشهادة أو الاعتقال، في إعالة الأسرة أو خدمة التنظيم من خلال تشكيل أدوات تنظيمية شعبية مثل لجان الأحياء واللجان الشعبية. ولكن في أواخر عام 1989 وما بعد، بدأ منسوب الانتفاضة بالهبوط بسبب زيادة بطش الاحتلال، وضرب اللجان الشعبية، مما أدى إلى فقدان الانتفاضة لجماهيريتها، وعاد الفعل النسوي ليكون نخبوياً عاجزاً عن التعامل مع هموم النساء وتطلعاتهن المستقبلية (كتاب، 1996).

قراءة نسوية لمرحلة أوسلو

مثلت مرحلة أوسلو تراجعاً للانتفاضة الجماهيرية، فبدأت أزمة الأحزاب السياسية عامة والحركة النسائية خاصة بالتكشيف، وأصبحت علاقة الأطر الجماهيرية، بما فيها النسوية، مع الأحزاب السياسية علاقة بيروقراطية. وظهرت في هذه الفترة توجهات وممارسات سلفية فكرية ترفض انخراط المرأة في الثورة الوطنية والحياة العامة (كتاب، 1999). ومن الجدير بالذكر أن الأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة لم تر خطورة هذه المرحلة، وبالتالي لم تتفاعل معها مجدية ومسؤولية، فساورت على حقوق النساء الأساسية تبريرات مفادها أن المرحلة مرحلة تحرر وطني، وبالتالي يستلزم توحيد الجهود لمواجهة العدو الرئيسي.

بروز مؤسسات نسوية تخصصية

وسط هذا التراجع والتناقض، سارت العملية التفاوضية والدبلوماسية بدون حماية شعبية، فأصبحت هي الأداة الأساسية في حل القضية الوطنية. كما برزت مؤسسات تنموية ونسوية تخصصية ذات استقلالية عن الأحزاب السياسية تبنت قضايا المرأة الاجتماعية، وتفعيل الجدل والنقاش الديمقراطي حول قضايا المرأة. وعملت هذه المؤسسات على ردم الفجوة بين الباحثات والأكاديميات

الفلسطينيات والحركة النسوية. وجرى تأسيس مراكز تخصصية مختلفة مثل: مركز الدراسات النسوية في القدس، ومركز المرأة للإرشاد القانوني، وأصبحت هذه المراكز منابر لطرح القضايا النسوية والاجتماعية عامة. كانت انطلاقة هذه المراكز مفيدة، لأنها استطاعت أن تضع القضايا النسوية على أجندة الحركة النسوية. ومع البدء في تطبيق اتفاق أوسلو ومرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني أصبحت هذه المؤسسات تعمل معتقدة أن الدولة الفلسطينية المستقلة على "مرمى حجر". فتبنت هذه المؤسسات مفهوما للنوع الاجتماعي مسلوبا من بعده السياسي، وكانت النتيجة عزل المساواة وقضايا النوع الاجتماعي عن المفاهيم المتعلقة بالنظام السياسي والحكم ككل (حامي وكتاب، 1999).

ملامح العمل النسوي في مرحلة أوسلو

بعد أوسلو أخذ العمل النسوي أشكالا تتحور معظمها حول قضايا نسوية ذات طابع اجتماعي منسجم مع مرحلة بناء الدولة. فانصب اهتمام النساء حول التشريعات، وتمثيل النساء في مراكز صنع القرار، والحقوق المدنية والاجتماعية، وجميعها كانت قضايا مهمشة على أجندة الحركة النسائية ما قبل أوسلو. وجاءت هذه المبالغة بالقضايا النسوية الاجتماعية، تعبيرا عن:

1. ضعف الأحزاب السياسية الذي دفع الحركة النسائية في رد فعل معاكس انطلق من تجاهل للبعد الوطني.
2. تشكيل طاقم شؤون المرأة كأحد اللجان الفنية التخصصية في أواخر عام 1992، من بعض ممثلات الأطر النسائية المؤيدة لعملية السلام وقلة من النساء المستقلات. وبما أن الطاقم كان تشكيبا سياسيا نسويا جديدا، فإنه أضعف، ولو بشكل نظري، الأطر النسائية غير المنطوية تحت مظلته لكونها معارضة لعملية السلام، وبالتالي تم تجزئة العمل النسوي.
3. أسهمت مؤسسات التمويل الأجنبي في تحديد أولويات الحركة النسوية بشكل عام لتنسجم مع مرحلة ما بعد أوسلو. فمعظم البرامج التي تم دعمها كانت غير مرتبطة بالبعد الوطني الديمقراطي العام.
4. جاء قبول السلطة الفلسطينية للنشاط النسوي على خلفية موقف غير جدي تجاه قضية المرأة. بالإضافة إلى انسجام أجندة الحركة النسوية الجديدة مع مواقف وشروط مؤسسات التمويل الأجنبية. وفي هذا السياق، عملت السلطة الفلسطينية على تشكيل دوائر المرأة في وزارات السلطة، وعينت وزيرة وأحيانا

وزيرتين داخل المجلس الوزاري، وفي الوزارة الأخيرة تم استحداث وزارة خاصة بالمرأة.

ومن هنا كان من إشكاليات الحركة النسوية الفلسطينية تبنيها لمفهوم النوع الاجتماعي المسلوب من بعده السياسي الوطني، في الوقت الذي كان من الضروري أن تتوحد الجهود النسوية حول برنامج وطني يبنى مضمونه مفهوم النوع الاجتماعي، ولا ينسلخ عن القضية الوطنية. كما امتنعت الحركة النسوية عن طرح مسألة النظام السياسي باعتبارها أساسية للمساواة النوع الاجتماعية. وأدى ظهورها بمظهر المدعومة من النظام كمحصلة لموقفها الاحكامي وليس لاختيارها الواعي.

الانتفاضة الثانية: دور غير مرئي للمرأة وغياب حركة نسوية فاعلة

عاد البعد الوطني مجددا ليفرض ذاته على المرأة الفلسطينية عموما والحركة النسوية على وجه الخصوص. فقد تأثرت أوضاع المرأة الفلسطينية إلى حد بعيد بالحرب التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية. فقد تفجرت الانتفاضة الثانية، في أواخر أيلول 2000، بعد فشل المفاوضات السياسية الفلسطينية-الإسرائيلية، وبفعل استمرار السياسات والإجراءات العدوانية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين رغم اتفاقيات أوسلو. وفي محاولتها لقمع الانتفاضة، قامت إسرائيل بتعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني أصلا. فقد أثرت عمليات القصف العنيفة وتدمير الممتلكات العامة والخاصة والبنية التحتية، والاحتياح الواسع للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وفرض منع التجوال، وسياسات الحصار وإغلاق الطرق الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإغلاق المعابر، وتجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وهدم البيوت السكنية (والعديد من المنشآت الصناعية، بشكل واسع في مختلف مناحي حياة الشعب الفلسطيني).

وهكذا وجدت المرأة الفلسطينية نفسها في مواجهة أوضاع في غاية الصعوبة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. فسقوط الآلاف من الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى، واعتقال ما يزيد عن 7500 أسير خلال الأعوام الثلاثة الأولى للانتفاضة، وضع المرأة أمام مهمات وأدوار جديدة، فبالإضافة للمعاناة النفسية لفقدان الزوج أو الابن اضطر العديد منهن للقيام بدور معيل الأسرة، وكان عليها أن تقوم بمعظم أعمال الرعاية، ومتابعة أوضاع الأسرى وزيارتهم. وتحملت مسؤولية كبيرة في التكيف وتدير

متطلبات الأسرة مع حالة الفقر الشديد التي يعاني منها حوالي ثلثي الأسر الفلسطينية. وكان الوضع أشد قسوة على النساء اللواتي فقدن منازلهن بعد أن دمرها الاحتلال الإسرائيلي، حيث بات ما يزيد عن 16 ألف فلسطيني من دون مأوى.

يسهم هذا التوصيف للأعباء التي وقعت على عاتق المرأة الفلسطينية في هذه المرحلة في توضيح بعض من أشكال المساهمة غير المرئية للمرأة في العملية النضالية التي فرضتها شراسة القمع الإسرائيلي للانتفاضة.. ورغم مشاركة المرأة في عدد من فعاليات الانتفاضة في شهورها الأولى، وبالتحديد في المظاهرات الجماهيرية، إلا أن مشاركتها في الأنشطة النضالية المباشرة ضد الاحتلال لم تكن بمستوى متطلبات الحدث، وبمستوى أدنى بكثير من مشاركتها في الانتفاضة الأولى. ويمكن أن نعزو ذلك إضافة لدورها النضالي غير المباشر السابق إلى طبيعة المواجهة مع قوات الاحتلال التي كانت تتطلب الوصول إلى حواجز الاحتلال على مداخل المدن الفلسطينية، وسياسات الحصار وإغلاق الطرق بين المدن. ومع التحول في طبيعة الانتفاضة للمقاومة المسلحة توقفت مشاركة المرأة في الفعاليات النضالية، مع استثناءات محدودة لمشاركة بعض الفتيات في تنفيذ عمليات استشهادية. وسقط خلال الانتفاضة 182 امرأة، بعضهن استشهدن أثناء تنقلهن على الحواجز، وبلغ عدد الأسيرات حوالي 75 أسيرة (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني)، بعضهن قاصرات، أو سيدات متزوجات، وبعضهن حوامل وضمن أطفالهن في السجون الإسرائيلية. كما اعتقل نسبة منهن على خلفية محاولة طعن جنود إسرائيليين، فيما اعتقل البعض منهن كأداة للضغط على أقاربهن من الذكور المطاردين.

وعلى مستوى الحركة النسوية الفلسطينية لوحظ تراجع حاد في مشاركتها مقارنة بدورها في الانتفاضة الأولى، وتفسر كتاب (2003) هذا التراجع بالتحويلات التي طرأت على بنية وبرامج الأطر والمؤسسات المشكلة للحركة النسوية الفلسطينية في مرحلة أوسلو وما بعد أوسلو. فقد تحولت هذه الأطر من منظمات جماهيرية، تعمل على الاستجابة لمتطلبات النساء في الاستقلال بمعناه الشامل، عبر الجمع ما بين نضالات التحرر الوطني والاجتماعي بالاعتماد على بنيتها اللامركزية، إلى أطر ومؤسسات معزولة عن الجماهير النسائية ومطالبها الآنية المتمثلة بالتحرر الوطني.

تتكون الحركة النسوية لفلسطينية المعاصرة من أشكال مختلفة من التنظيمات، تربطها علاقات تنسيقية متجانسة وقوية نسبياً. وتتوزع هذه التنظيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً للتالي:

1. **الأطر والجمعيات النسوية:** ظهرت كلبان تابعة للتنظيمات السياسية الفلسطينية المنضوية في منظمة التحرير، وتشكل نواة الحركة النسوية الفلسطينية المعاصرة، ويمكن أن يضاف إليها بعض الجمعيات النسوية الإسلامية التابعة لحركتي حماس والجهاد الإسلامي.

2. **الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية:** تشكل في الستينيات كذراع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وله فروع في معظم التجمعات الفلسطينية. اضطرت قيادة فرع الأرض المحتلة عام 1967 للعمل بشكل سري نظراً لحظه من سلطات الاحتلال.

3. **الجمعيات الخيرية النسائية:** شكلت بدايات العمل النسوي. وقد تجاوز عدد هذه الجمعيات 82 جمعية نسائية خيرية في العام 1993. ومن المرجح أن عددها قد ازداد بعد دخول السلطة، وهي تنضوي تحت مظلة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ويتمركز معظمها في المدن.

4. **المراكز والمؤسسات النسوية المهنية والمتخصصة، وهي:** مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومركز الدراسات النسوية، وطاقم شؤون المرأة، ومركز مشرقيات، وجمعية المرأة العاملة للتنمية، ومركز شؤون المرأة.

5. **أنوية العمل النسوي:** تجمعات نسويّة صغيره برزت خلال الانتفاضة مثل نواة، ونساء تحت الحصار. تتكون عضويتها من نساء مثقفات.

قضايا حوارية داخل الحركة النسوية الفلسطينية

يدور جدل واسع داخل الحركة النسوية الفلسطينية حالياً حول عدد من القضايا المهمة المتعلقة بواقع الحركة النسوية، تتناول هذه القضايا ما يلي:

• **دمقرطة العلاقة داخل الأطر والمؤسسات النسوية:** لا يمكن للحركة النسوية أن تصبح أداة

للتغيير الاجتماعي ما لم يتم تعزيز مفهوم الديمقراطية وعياً وممارسة داخل الأطر النسوية نفسها.

فما الشوط الذي قطعه الأطر والمراكز في هذا الاتجاه؟ يمكن قياس مستوى تبني المنهج الديمقراطي داخل هذه الأطر والمؤسسات عبر خمس قضايا أساسية، هي: شروط العضوية لهذه الأطر؛ والانتخابات الداخلية، وعقد المؤتمرات؛ وآليات صنع القرار؛ ومستوى مشاركة جمهور النساء في وضع البرامج والخطط الخاصة بهذه الأطر والمؤسسات، ونوع العلاقة مع الممولين.

بشكل عام يتباين مستوى حضور هذه القضايا بين الأطر والمؤسسات والمراكز النسوية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. ومع أن تغييرا إيجابيا طرأ على عضوية الأطر النسوية مع بدء الانتفاضة الثانية، إلا أنه لم يكن بمستوى الامتداد الذي حصل في الانتفاضة الأولى. وتفتقر المراكز والمؤسسات النسوية للعضوية والامتداد الجماهيري، وربما يشذ عن ذلك نسبيا طاقم شؤون المرأة باعتباره اثنافا يعتمد في تنفيذ برامجه على عضوية الأطر المكونة له. أما عضوية الاتحاد العام والجمعيات الخيرية فهي اسمية. وتقوم العضوية في الأطر النسوية والجمعيات على الانتماء التطوعي، وليس على التعيين أو التوظيف كما هو الحال في المؤسسات والمراكز النسوية. وعموما لا تستهدف المراكز والمؤسسات النسوية تنظيم النساء، الأمر الذي يجد من مشاركتهن. كما أن النظم والبرامج الداخلية للعديد من الأطر بقيت على حالها منذ فترة الثمانينات، ولم يطرأ عليها أية تعديلات تتوافق والتحويلات في الساحة الفلسطينية.

وفي مجال الانتخابات وعقد المؤتمرات لم تعقد معظم الأطر النسوية مؤتمراتها، ولم يتم انتخاب الهيئات القيادية منذ منتصف التسعينيات نتيجة حالة التراجع التي أصابها. وفي الحالات التي جرى فيها انتخابات أعيد انتخاب معظم الهيئات القيادية القديمة، ويعني ذلك، أن الأطر لا تزال تدار من القيادات القديمة.

ونجد مرونة أعلى ودمقرطة العلاقات أوسع داخل الأطر النسوية مما هو موجود في الجمعيات الخيرية والمراكز النسوية، حيث تتولى رئيسة الهيئة الإدارية للجمعية الخيرية أو مديرة المركز والمؤسسة مسؤولية اتخاذ القرارات.

مظهر آخر لغياب ديمقراطية العلاقة داخل الأطر والمؤسسات النسوية تتعلق بمسألة كيفية رسم البرامج، إذ غالباً ما يتم وضع برامج الأطر النسوية بناء على توجهات الإطار، وتفتقر الخطط بالغالب لمشاركة النساء من الفئات المستهدفة. وفي المؤسسات والمراكز النسوية توضع الخطط من موظفات المؤسسة، وقد ترتبط هذه البرامج بتوجهات الجهات المانحة، وتعتمد أحياناً على بحوث سريعة لتحديد احتياجات النساء المستهدفات.

أما الشكل الأخير لدمقرطة العلاقة داخل الأطر والمؤسسات النسوية فيتمثل بطبيعة العلاقة مع ممولي أنشطة وفعاليات هذه الأطر والمؤسسات، فقد تميزت الفترة الأولى من حياة الأطر النسوية في الاعتماد على الدعم الحزبي للإطار، واعتبرت الميزانيات من المسائل السرية، فحرمت عضوات الأطر من الإطلاع على موازنة الأطر، ومن الاستقلالية النسبية عن الإرادة الحزبية الداعمة لها. ومع تراجع الأحزاب السياسية برز الاعتماد على التمويل الخارجي بشكل نسبي من الأطر النسوية والاتحاد العام، وبشكل كلي من المؤسسات والمراكز النسوية، وأصبحت ملتزمة في رفع تقاريرها إلى الجهة الداعمة. ويثار هنا تساؤل حول نوعية العلاقة التي تربط الجهات المانحة بالمؤسسات المتلقية للمساعدات، ومدى تدخل هذه الجهات في تحديد برامج وأنشطة الأطر والمؤسسات المدعومة.

• قضايا وحقوق المرأة وانعكاسها في البرامج والأنشطة والمشاريع: ما مدى ارتباط مشاريع وبرامج

الأطر والمراكز النسوية بحقوق وقضايا المرأة الاستراتيجية المتعلقة بتحقيق المساواة بين النساء الرجال، وتمكين النساء للمشاركة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي؟ في الواقع جرى بعض التحول على برامج ومشاريع وأنشطة الأطر ما بين الانتفاضة الأولى والثانية، عكست برامج الأطر الأولى التأكيد على المطالب الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني مع تركيز طفيف على الجانب الاجتماعي العام والنسوي. وبعد أوصلو تراجع وضع الأطر النسوية، وقد تنهت الأطر لهذا الوضع خاصة بعد ظهور المراكز والمؤسسات النسوية المتخصصة والمهنية، فحافظت على نمط عملها القديم، وأضافت إليه بعض التعديلات. فقد استمرت بتقديم خدمات وتوفير التدريب والتأهيل للمرأة، وحافظت على أدوار المرأة التقليدية. إضافة إلى تشجيع النساء على إقامة مشاريع إنتاجية يقوم معظمها على التصنيع الغذائي والتطريز. لكنها بدأت بإعطاء ثقل أعلى للمسألة الاجتماعية، وانصبت أنشطتها على قضايا مثل دورات النوع الاجتماعي والمشاركة في أنشطة مراجعة القوانين. واهتمت الأطر بتوعية النساء، وتعريفهن بحقوقهن المدنية

والسياسية، وشاركت في تنظيم مجموعة من الأنشطة لرفع السن القانوني للزواج، و لتعديل قانون الأحوال الشخصية. ولكن لا يزال مستوى اهتمام هذه الأطر بهذه البرامج مرتبطا بفعاليات المراكز والمؤسسات النسوية المتخصصة بذلك. وتخدم هذه هدف الأطر الأساسي المتعلق بتقوية وتمكين المرأة وتوعيتها بحقوقها، وبأهمية مشاركتها في بناء مجتمع مدني ديمقراطي.

كما حدث تطور في برامج ومشاريع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ولكن ذلك لم ينتقل بعد للجمعيات الخيرية المنضوية تحت مظلته، فما زالت أعمالها تنسم بالطابع الخيري، مع استثناء الجمعيات الإسلامية التي تتبنى برنامج سياسي إسلامي. وفي الوقت الذي يمتد فيه وجود الأطر النسوية من المدن إلى الأرياف والنخبات ينحصر تواجد المراكز والمؤسسات النسوية في المدن.

• **تنمية أم تمويل:** يرتبط مستوى نجاح الأطر النسوية والمؤسسات في إشراك المرأة في عملية التنمية على وعيها لدورها في عملية التنمية، وكيف تعكس ذلك في برامجها وأنشطتها المختلفة من جهة، وفي توافر التمويل اللازم وغير المشروط لتنفيذ هذه المشاريع من جهة أخرى؟ فعلى صعيد القضية الأولى المتعلقة بوعي دورها في التنمية، وكيف تعكس ذلك في برامجها؟ نلاحظ أن الجهد المبذول في هذا المجال ما زال متواضعا من حيث النوعية. فقد تراجعت البرامج كما تراجعت بعض الأنشطة النسوية كرياض الأطفال والدورات التدريبية بسبب تراجع التمويل، وتوجيه معظم الدعم للمراكز والمؤسسات النسوية ولصالح مؤسسات السلطة الفلسطينية. أما أنشطة المراكز والمؤسسات النسوية فتقتصر على التدريب على قضايا النوع الاجتماعي، ودورات الضغط، والتأثير، والتشبيك.

على صعيد آخر تفتقر الأطر النسوية للتمويل اللازم لتنفيذ مشاريعها، خاصة أن تمويل النسبة الأعلى من البرامج يأتي عبر منظمات غير حكومية أجنبية. وتحصل المراكز والمؤسسات النسوية على الحصة الكبرى من التمويل من المنظمات الأجنبية غير الحكومية، بينما تنخفض حصة الأطر النسوية، وتكاد حصة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وغيره من الجمعيات الخيرية لا تذكر. ويرى البعض أن السبب في ذلك يعود إلى تطابق برامج المراكز مع طبيعة المشاريع التي تدعمها المنظمات الأجنبية، وأن المراكز والمؤسسات النسوية تدار من كادر من الموظفات المهنيات اللواتي يمتلكن مهارات تعليمية وتنظيمية وإدارية تساعدن على تنفيذ المهام، وعلى بناء شبكة علاقات واسعة مع الجهات الداعمة، وعلى توفير شروط ومتطلبات الجهات المانحة. فيما

يرى البعض الآخر أن ذلك يتعلق بسياسات الجهات المانحة، وعدم رغبتها في تقديم الدعم للجهات المسيسة. وترى أخريات أن السبب يعود لاستعداد المراكز والمؤسسات تبني البرامج المقدمة من المانحين بغض النظر عن توافقها مع سياسة وأهداف المؤسسة، فالمهم هو التمويل، وليس مدى إسهام المشروع في إحداث التنمية في المجتمع.

• **التحول نحو المؤسسة:** منذ أواخر الانتفاضة الأولى برزت المؤسسات التنموية النسوية التخصصية المستقلة عن الحركة الوطنية ردة فعل على الأحزاب السياسية وموقفها من قضايا المرأة، وللإفلات من سيطرة الأحزاب السياسية، وبعد فشل الأطر النسوية في تحقيق استقلالية نسبية عن هذه الأحزاب، وعلى تبني برنامج نسوي اجتماعي وفرضه على التنظيمات السياسية. إضافة لتزايد وعي وخبرة النساء الحزبيات تجاه قضية المرأة والعمل السياسي خلال مشاركتهن في الانتفاضة الأولى. من جهة أخرى رأت بعض الكادرات النسوية بأن هناك ضرورة لتلبية الاستحقاقات التي فرضها التحول الذي طرأ على الوضع السياسي الاجتماعي الاقتصادي بعد توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية في عام 1994. وبالرغم من اختلاف المراكز والمؤسسات النسوية من حيث: النشأة، والأهداف، وطرق العمل، وفي درجة ارتباطها بالأطر النسوية وأحزابها السياسية، إلا أن نجاح تلك المؤسسات أسهم في إغناء العمل النسوي في فهم واقع المرأة الفلسطينية من خلال الأبحاث والدراسات. وأسهمت في إيصال أصوات النساء للمراكز العليا لاتخاذ القرار، ونسجت علاقات واسعة مع المؤسسات المحيطة مثل: منظمات حقوق الإنسان، والمجلس التشريعي، والأحزاب السياسية.

وما بين الانتفاضة الأولى والثانية جرى تأسيس جمعيات جديدة ذات توجه إسلامي سياسي، في حين أفرزت الانتفاضة الأولى المراكز والمؤسسات النسوية، أفرزت الانتفاضة الثانية أنوية لأشكال جديدة للعمل قادتها مجموعة من الكوادر المثقفة الشابة لا تزال في طور النشوء. كل ذلك عكس ذاته على الأطر النسوية فظهرت تساؤلات مهمة حول: ما الشكل الأنسب لتنظيم النساء؟ وهل الأطر النسوية قادرة على طرح القضايا الخاصة بالمرأة، إضافة للبرنامج الوطني مع محافظتها على استقلالية نسبية عن الأحزاب السياسية؟ وهل يشكل الاتحاد العام في ظروفه الحالية المظلة التي تستوعب كل النساء؟ وما شكل العلاقة التي يجب أن تجمع الأطر النسوية والمراكز والاتحاد العام؟ علماً بأن الأطر النسوية، وبالرغم من الاختلاف السياسي بينها، إلا أنها حافظت على حد أدنى من التنسيق فيما بينها.

النسوي والوطني على أجندة الحركة النسوية

يمكن تمييز العلاقة بين النسوي والوطني على مستوى البرامج التي تبناها الأطر والمؤسسات النسوية من جهة، وعلى مستوى العلاقة مع التنظيمات السياسية ومستوى الاستقلالية عنها. على المستوى الأول نجد أن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية نشأ كأحدى أدوات منظمة التحرير، وانصب اهتمامها على النضال الوطني، ولاحقاً نشأت الأطر النسوية الجماهيرية في أحضان فصائل المقاومة الفلسطينية، وتركز اهتمامها في تنفيذ البرامج الوطنية السياسية لتلك الفصائل. وخلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى بدأت بوادر الخلاف بين عدد من القيادات النسوية في الأطر الجماهيرية وتنظيماتها السياسية على أرضية رفض الكادر النسوي لسيطرة الأحزاب السياسية على الأطر النسوية وتحكمها في اختيار القيادات وتحديد البرامج، ولتعميش دور الكادر النسوي داخل الأحزاب السياسية وإبعادهم عن مراكز صنع القرار. وبرزت أصوات تطالب بالانفصال عن الأحزاب، وطالب بعضهن بتشكيل حزب نسوي بعيد عن سيطرة الرجال وأحزابهم. فيما طالبت أخريات بتأسيس مراكز ومؤسسات نسوية مستقلة عن الأحزاب السياسية. وبرزت تساؤلات جدية حول مدى تأهيل الأحزاب للتعامل مع قضايا المرأة. وطرحت مسألة الاستقلالية قضية أخرى حول مدى قدرة الأطر والمؤسسات النسوية من دون الأحزاب السياسية على مواجهة الظروف الجديدة التي فرضتها العولمة وانحسار دور الدولة، وتراجع إنفاقها على القطاع العام والخدمات العامة، وتأثير هذه على وحقوق المرأة.

العلاقة مع السلطة شراكة، أم تعارض، أم تكامل؟

للدولة دور أساسي ومهم في الموضوعات المتعلقة بحقوق النساء، سواء على مستوى التشريعات أم على مستوى السياسات والخدمات. وي طرح السؤال هنا حول إمكانية أن نصنف علاقة الأطر والمؤسسات النسوية في سياق الشراكة مع السلطة، أم في سياق التعارض والصراع معها. تشير الأدبيات إلى أن العلاقة خليط من التعاون والصراع، فمنذ تشكيلها عمدت السلطة الفلسطينية إلى الاعتراف بجميع الأطر والمؤسسات النسوية التي برزت كقطب مناهض للاحتلال في محاولة منها لإعطاء الشرعية لوجودها. كما بادرت السلطة لتشكيل دوائر المرأة في الوزارات في الفترة ما بين 1995 - 1998، وقد تم تعيين عدد محدود من النساء بوظيفة مدير عام، أو مدير لهذه الدوائر، وذلك وفقاً

لا اعتبارات سياسية لا تمت أحيانا بصله لمتطلبات العمل الوظيفية المهنية، لكنها تنسجم مع خطاب التمويل. وقد ارتبطت بعض دوائر المرأة بصلات واسعة مع الأطر والمؤسسات النسوية وتحديدًا في تنفيذ بعض البرامج، وسعت لبناء نوع من الشراكة مع هذه الأطر. ويمكن اعتبار تشكيل دوائر المرأة في وزارات السلطة نوعًا من القضايا التي يتم التعاون في إطارها مع السلطة الفلسطينية. وقد برز التعارض مع السلطة في مجال مشاريع القوانين المطروحة كما هو الحال في قانون الأحوال الشخصية، وقانون الضمان الاجتماعي، وموقفها من البرلمان السوري، وما تبعه من حملة تشويه من قبل التيارات الإسلامية ضد المؤسسات والنساء المشاركات فيه، حيث لم تحرك السلطة ساكنًا لحماية النساء. ويبقى الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية يراوح بين التبعية للسلطة أو الانحياز للموقف الجماهيري النسوي.

لا يزال تمثيل النساء اللاجئات مغيبًا عن اللجان المعنية بمتابعة قضايا اللاجئتين، ويستمر تغييب حقوق المرأة اللاجئة، حيث تضيي وكالة غوث اللاجئتين الفلسطينيتين صفة اللجوء على المرأة من خلال قريب ذكر، وتقوم بسحب بطاقة اللاجئتين من النساء اللواتي تزوجن من رجال غير لاجئتين، علما بأن هناك كثيرًا من الأسر التي باتت ترأسها نساء في مخيمات اللجوء في لبنان.

المراجع:

1. Jayawardena, Kumari (Ed), 1986. **Feminism and nationalism in the Third World.** London: Zed Books.
2. Taraki, Lisa. 1990. **The development of political Consciousness Among Palestinians in Palestinian at the Crossroads the Occupied Territories 1967 – 87.** Nassar Heacock, Intifada. Praeger.
3. Zaccai, Yitzhak: **Judea, Samaria and the Gaza District 1967- 1987, Twenty Years of Civil Administration, Office of the Coordinator of Government Operations in Judea, Samaria and Gaza District, Carata, Jerusalem, 1987.**
4. أبو نخلة، ليس، وأخريات. 1999. نحو مساواة النوع الاجتماعي في المناطق الفلسطينية: ملف علاقات النوع الاجتماعي. معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت وسيدا. فلسطين.
5. تقرير حول الأسيرات الفلسطينيات منشور على الإنترنت.
6. جاد، إصلاح. 1991. تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية حتى الانتفاضة. مجلة شؤون المرأة، الطبعة الأولى. نابلس.
7. جاد، إصلاح. 1999. الأطر النسوية والمنظمات النسوية غير الحكومية. الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي، وإستراتيجيات مستقبلية. وقائع المؤتمر السنوي

- الخامس مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بالتعاون مع معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت 17-18 كانون الأول 1999. رام الله. ص 67 - 82.
8. جاد، إصلاح. 2000. المرأة والسياسة. المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن (7). معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت. فلسطين.
9. حماني، ربما. الاقتصاد والعمل، الفصل بين الجنسين في الحياة الاقتصادية. المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن (4). برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت. فلسطين.
10. حماني، ربما، وآيلين كتاب. 1999. إستراتيجيات جديدة لعمل الحركات النسائية باتجاه التحول الديمقراطي والتحرر. ما بعد الأزمة البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22 - 23 تشرين الأول، 1998. ص 265-278.
11. الخليلي، غازي. 1977. المرأة الفلسطينية والثورة: دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية. مركز الأبحاث الفلسطيني. بيروت.
12. فليشان، لين. 1995. التنظيمات النسائية في القدس في فترة الانتداب البريطاني في العشرينيات والثلاثينيات. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.
13. كتاب، أيلين. 1999. القومية والنسوية: التجربة الفلسطينية. الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي، واستراتيجيات مستقبلية. وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بالتعاون مع معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت 17-18 كانون الأول 1999. رام الله. ص 115 - 127.
14. كتاب، أيلين. 2003. الانتفاضة الفلسطينية في ظل العولمة. دورية دراسات المرأة 2002. معهد دراسات المرأة. جامعة بيرزيت.
15. كُتاب، أيلين. 1996. الحركة النسائية في فلسطين: توجهات وتحديات مستقبلية. المرأة العربية في مواجهة العصر: بحوث ونقاشات الندوات الفكرية التي نظمتها نور - دار المرأة العربية للنشر.
16. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. 2003. تقرير حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار والإغلاق والعدوان الإسرائيلي خلال الفترة من 2000/9/29 - 2003/9/28.
17. مكاي، إبراهيم. 2002. جدلية الوطني والنسوي في نضال المرأة الفلسطينية في الداخل. كنعان، العدد (109).
18. منشورات مؤتمرات - بالعربية، ص 170 - 172.